Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقال رضى الله عنه: والظروف المضافة إلى الجمل على ضربين كما ذكرنا، إما واجبة الإضافة إليها، وهى حيث فى الأغلب، ثم قال: فالواجبة الإضافة إليها واجبة البناء؛ لأنها مضافة فى المعنى إلى المصدر الذى تضمنته الجملة، وإن كانت فى الظاهر مضافة إلى الجملة، فإضافتها إليها كلا إضافة فأشبهت الغايات المحذوف ما أضيفت إليه، فلهذا بنيت «حيث» على الضم كالغايات على الأعرف[1].

مما تقدم يتبين أن ابن هشام لم يحالفه التوفيق فى قوله: «وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح إن بعد حيث، وهو لحن فاحشن فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة، وأن المفتوحة ومعمولاها فى تأويل المفرد» والعبارة الجيدة أن يقول: وفتحها بعد حيث شاذ لدى الجمهور، والكسائى يقيس عليه.

أما قوله: إن أن المفتوحة ومعمولاها فى تأويل المفرد وحيث لا تضاف إلا إلى الجملة فمع التسليم به يمكن الخروج منه بتقدير خبر لذلك المفرد المؤول.

هذا وقد عنَّ لابن هشام بعد ذلك أن يخالف ما ذهب إليه فى الشذور فقال فى «المغنى» عند الكلام على «حيث»: وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله:

* حيث لى العمائم *

والكسائى يقيسه: ثم التمس للفقهاء وجهًا يخرجون عليه فتح أن بعد حيث، وهو مذهب الكسائى.

والأولى أن يخرج على جعل «حيث» مضافة إلى الجملة بأن تجعل أن ومعمولاها مؤولة بمصدر مبتدأ والخبر محذوف، وحذف خبر المبتدأ بعد حيث ليس عزيزًا كما قال الدمامينى [2].

وقال ابن هشام فى «أوضح المسالك»: وربما أضيفت إلى المفرد كقوله: «حيث لى العمائم» ولا يقاس عليه خلافًا للكسائى.

والذى أراه بعد أن ابن هشام قرر ما قرر فى كتاب «الشذور» ولما يبلغ الرأى

(١) شرح الرضى على الكافية ٢ : ١٠٠ .
(٢) حاشية الدسوقى على المغنى ١ : ١٩٦ .